

الهوية الثقافية الجزائرية في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 2008-04/08

الدكتور عمر صكك أستاذ محاضر -ب- بجامعة الجلفة

مرت الهوية الثقافية الجزائرية في التشريع المدرسي بمراحل، لذا سنقف عند مفهوم الهوية الثقافية، ثم نعرض أهم المراحل، ثم نعرض على القانون التوجيهي للتربية الوطنية لنعرفه ونرصد ما جاء فيه حول هذا الموضوع.

01- مفهوم الهوية الثقافية

01-01- تعريف الثقافة لغة واصطلاحا

أولاً: الثقافة في اللغة: تعني كلمة أو مصطلح "ثقف" في اللغة العربية "قوم الشيء"، أي قومه عندما كان معوجا وغير سوي، فقال العرب ثقفت الرمح "أي قومته". أي جعله على أحسن صورة، وأيضا يأخذ هذا المصطلح معنى الإصلاح وإعادة الشيء على حاله وأيضا التصحيح.

ويشتق المفهوم اللغوي لكلمة ثقافة من الفعل الثلاثي "ثقف"، أو "ثقف" بمعنى حذق أو مهرة أو فطن، أي صار حاذقا ماهرا فطنا، فهو ثقف وقد ثقف وثقافة، وثقف الشيء أقام المعوج منه، وسواه، وثقف الإنسان أدبه، وهذبه وعلمه.

وأول من استعمل كلمة ثقافة هو العلامة عبد الرحمن بن خلدون، ويعني بها المعرفة المدنية المكتسبة من خلال نمط العيش العمراني المستقر إذ يقول ابن خلدون "وإذا ألفوا العيش والدعة... لم تعد تفرق بينهم مع العامة من الناس إلا بالثقافة والشارة".

ولم تستعمل كلمة ثقافة "Culture" في اللغة الفرنسية للدلالة في أول الأمر على الملكات العقلية، بل كان استعمالها جاريا في فلاحه الأرض وهو معناها الأصلي Culture-Culturable Agriculture لكن استعمالها العقلي سار مجازيا ليدل فيما بعد على خصوبة الإنتاج العقلي حين تعاضم مع مطلع عصر النهضة. وتدل في معناها الإنجليزي مباشرة كمرادف لمعنى حضارة¹.

ثانيا: مسار مفهوم الثقافة

بالنسبة للغة العربية، لم يكن فعل "ثقّف" في معاجمها يتطابق مع الاستعمالات الجارية اليوم، ففي القرن التاسع عشر تحدث فرنسيس فتح الله المراس عن "تثقيف العقل"، الذي يتم حسب رأيه من خلال الترويض في العلوم والفنون ودراسة المعارف الطبيعية والأدبية. وبعد اطلاع الكتاب العرب على إنجازات الأنثروبولوجية الغربية وعلم الاجتماع، ظهرت تعريفات قريبة من الاستعمال الأكاديمي الحديث، الذي لا يقصر هذا المفهوم على التربية والتعليم بل يتجاوزه، بحيث ينظر إليه بوصفه أسلوبا لممارسة الحياة الاجتماعية، وليس بالضرورة الجهد المنفق لاكتساب المعرفة أو بوصفه أنماطا لممارسة الحياة الاجتماعية.

أما بالنسبة للغات اللاتينية، فبغض النظر عن أصلها الألماني أو الفرنسي فقد أدى تطور مدلولها إلى تباين التعريفات.

ففي هذا الصدد، نجد أنفسنا عند تعريف الثقافة، أو كشف المضامين التي تخلع عليها، أمام تعريف عديدة، حتى أن "ألفرد كروبير" و"كلاكهون" قد أحصيا ما يزيد عن 160 تعريفا في اللغة الإنجليزية في ذلك الوقت. ولحل هذه المعضلة، لجأ العلماء إلى تصنيف هذه التعاريف، فكروبير وكلاكهون مثالا أشارا إلى سبعة أصناف من التعاريف: وصفية، تاريخية، تقييمية، بيسيكولوجية، بنيوية، تكوينية وأخيرا تعاريف جزئية أو غير كاملة.

أما "جون بيبر مارتينون" فميز بين نوعين من التعاريف، تعريف جزئي محدود يستعمل مصطلح الثقافة لوصف التنظيم الرمزي لأي جماعة، وعملية تناقل ذلك التنظيم الرمزي، وكذل مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لذاتها، ولعلاقاتها بالجماعات الأخرى وبالعالم الطبيعي، وتعريف واسع-لا يتناقض والتعريف الأول- يستعمل مصطلح الثقافة لوصف العادات، المعتقدات، اللغة، الأفكار، الذوق الجمالي والمعارف التقنية، كما يستعمله لوصف تنظيم المحيط العام للإنسان: الثقافة المادية، السكن، وبصورة عامة، مجموع التقنيات القابلة للنقل (التبليغ) والتي تنظم علاقات وتصرفات الجماعة الاجتماعية مع البيئة وفي ذات الصدد، يؤكد دنيز كوش على نوعين من التعاريف، التعريف العام (والوصفي) للثقافة الذي قدمه تايلور: الثقافة أوا الحضارة، بالمعنى الاثنوغرافي الواسع، هو المجموع المعقد الذي يضم المعارف، المعتقدات، الفن، القانون، الأخلاق، الأعراف وكل الاستعدادات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضو في المجتمع.

وتعريف "فرانز بوا" الخصوصي يرجع إليه الفضل في طرح مفهوم "النسبية الثقافية"، فهو يؤمن بأن الثقافة فريدة، وذات طابع خصوصي.

كما يؤمن بتعدد النسق الثقافي، مما يستدعي من الناحية المنهجية الحيلة والحذر عند الدراسة، فالنسبية الثقافية تنطوي على تصور نسبي للثقافة أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك كشفت الاتجاه الوظيفي الذي يتزعمه "مالينوفسكي" عن أهمية "الكل الثقافي" بالنسبة للمجتمع، بعد أن عاب على الاتجاه الانتشاري الذي ينتمي إليه فرانز بوا تحليله المجزأ، ومن هنا، تأتي أهمية ترابط العناصر الثقافية، واحتلال كل واحد منها مكانة فريدة، حيث لكل عادة أو فكرة أو شيء أو معتقد وظيفة حيوية محددة، أو مهمة يقوم بها مما يشير إلى خطورة المساس بأي عنصر منها.²

ثالثا: الثقافة في الاصطلاح: أما في الاصطلاح فالثقافة هي ذلك التراث الحضاري ومنهجية التفكير وأسلوب العيش والمعاملة، أي تلك الأمور التي تنطلق من ذاتية وشخصية الإنسان بما هو عليه من صفات كالخير والعدل، وتلك الطاقة العملية الكامنة التي تستخدم في مجالات الحياة، والتي تميز مجتمع عن مجتمع آخر غير أن مفهوم الثقافة قد أطلق العنان لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لتعميق المفهوم والتوسع فيه من خلال دراسات وبحوث ميدانية لثقافات شتى، وكان ذلك على يد رادكليف براون، وماكس فيبر، وماركس، وادوارد تايلور الذي جاء في تعريفه للثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يشمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع.

أما مالك بن نبي فيعرف الثقافة: "أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لاشعورية تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"، وعندما تتكون ثقافة المجتمع فإنها تخلق تاريخه حيث تولد علاقة بين الثقافة والتاريخ إذ ليس ثمة تاريخ بلا ثقافة، فالشعب الذي يفقد ثقافته يفقد حتما تاريخه.

حيث يرى مالك بن نبي أن الثقافة الحقيقية في وظيفتها الاجتماعية تقوم على مبدأ التبادل المتمثل في الإرغام الاجتماعي والموقف الفردي للفرد وهو مبدأ أخلاقي في صميمه مستوحى من القرآن والسنة، والتحليل الدقيق للثقافة يبين لنا أنها تركيب متآلف للأخلاق والجمال والفن، ويلح مالك بن نبي على ضرورة هذا التركيب المتآلف.

وفي كتابه "الثقة" يستند "فكوياما على مفهوم وضعه جيمس كولمان وهو مفهوم الرأس المال الاجتماعي ويميزه عن الرأس مال البشري فهذا الأخير يتكون من المدارس والمعاهد والجامعات، التي تعد المنتجين في المجالات الاقتصادية والخدمات والمهن والإدارة، أما الرأس مال الاجتماعي فهو رصيد متوارث من القيم والأخلاقيات، ودراية تكتسب وتتناقل في الأسرة والمجتمع يتوافق عليها ويتعامل بها في العلاقات والمعاملات وهذا كله رأس مال اجتماعي يأتي من التربية التي توفرها الأسرة من رصيد القيم والسلوك في المجتمع.

فالثقافة أو الرأس مال الاجتماعي حسب فوكوياما هي محصلة من المعارف والقيم هذه المعارف تتوارث في المجتمع يتلقاها الفرد في الأسرة وبذلك تكيف السلوك الفردي والجماعي.

وهناك العديد من التعارف حول مفهوم الثقافة والتي يمكن إجمالها عموما في مضمون واحد وهو أن الثقافة تشير إلى ذلك النسيج الكلي المتمثل في الأفكار والاتجاهات والعادات ومنظومة وطريقة التفكير والعمل وأساليب الإدارة وآداب السلوك التي تحكم جماعة من الأفراد وكذلك اللغة ونمط العيش وما يتضمنه من مسكن ومشرب ومأكل، وعلاقات تؤسس التواصل بين الفرد والفرد، وبين الفرد والجماعة وبين الفرد وخالفه.

ولعله من أهم خصائص الثقافة أنها خاصية اجتماعية مكتسبة متراكمة مركبة، ومتكاملة، منتشرة ومستمرة ومنتقلة من جيل إلى جيل آخر لتشكل في نهاية المطاف التراث الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات.

01-02- تعريف الهوية لغة واصطلاحا

أولا: الهوية في اللغة: يعني مصطلح "الهوية" الذات والأصل والانتماء والمرجعية.

وهي مأخوذة من كلمة "هو" أي جوهر الشيء وحقيقته، أي هوية الشيء تعني ثوابته وأيضا مبادئه، ويكفي طرح السؤال التالي لبيان ذلك: من أنا؟ من نحن؟ من هو؟ وهكذا.

ولعل المفهوم اللغوي للهوية يرجع إلى الجذر الاشتقاقي لكلمة هوية من الضمير "هو" فقد تم وضعه كإسم معرف بـ (أل) ومعناه "الاتحاد بالذات" ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء "هو هو"، أي من حيث تشخيصه وتحققه في ذاته وتميزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الوقت.

ثانيا: الهوية في الاصطلاح: تعرف "الهوية" على أنها الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب، أي تلك الصفة والثابتة والذات التي لا تتبدل ولا تتأثر ولا تسمح لغيرها من الهويات أن تصبح مكانها أو تكون نقيضا لها، وهذه الميزات هي التي تميز الأمم عن بعضها البعض والتي تعبر عن شخصيتها وحضارتها ووجودها. والهوية في مفهومها الاصطلاحي، قد تناوله علماء النفس والاجتماع والانثربولوجيا .

إذ يقول Tap : "الهوية هي مجموعة المميزات الجسمية والنفسية والمعنوية والقضائية والاجتماعية والثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعرف نفسه وأن يقدم نفسه، وأن يتعرف الناس عليه، أو التي من خلالها يشعر الفرد بأنه موجود كإنسان له جملة من الأدوار والوظائف والتي من خلالها يشعر بأنه مقبول ومتعرف به كما هو من طرف الآخرين أو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتمي إليها"³.

01-03- تعريف الهوية الثقافية

المقصود بالهوية الثقافية تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد أو الشعوب، وتلك ركائز الانسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتها هذا الكيان، لإثبات هوية أو شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يحس ويشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما، يخصصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى. والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية، لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور الانتمائي لها.

وأیضا هي ذاتية الانسان ونقاءه وجمالياته وقيمه، بحيث تعتبر الثقافة هي المحرك لأي حضارة أو أمة في توجيهها وضبطها، أي هي من التي تحكم حركة الابداع والانتاج المعرفي.

ونجد مفهوم الهوية متعلقا بمفهوم الثقافة في مجمل التعريفات التي تناولته، فهو مفهوم ثقافي تاريخي يتكون لدى الفرد من خلال الثقافة التي يحيا فيها فدور الثقافة بكل ما تحمله من معاني هو تكريس هوية ثقافية من خلال عملية تمثل عاطفي واجتماعي مع عملية اندماج تاريخية وثقافية ونفسية واقتصادية تستغرق زمنا طويلا، مما يؤكد أهمية التاريخ في خلق الهوية الثقافية بصفته الرحم الذي تنمو وتترعرع فيه لتتشكل في نهاية المطاف هوية ثقافية معينة نتيجة انتمائها لأمة معينة.

يقول منير الرزاز: "التراكم التاريخي ضروري لصنع الهوية الثقافية لأنها في النهاية هي المستوى الناضج الذي بلغته المجموعات البشرية نتيجة تفاعل قرون طويلة بين أفرادها وبين الظروف الطبيعية والتاريخية التي مرت بها والتي نسجت فيما بينها روابط مادية وروحية مشتركة أهمها وأعلاها رابطة الدين واللغة"⁴

وبهذا فمفهوم الهوية والثقافة وإن كان الاختلاف اللغوي بينهما واضحا فإننا قد لا نجد تعريفا اصطلاحيا يفرقهما فالهوية أو الثقافة وحسب ما أثبتته الدراسات السوسيولوجية والانثربولوجية أن الهوية هي الاحساس بالانتماء إلى جماعة أو أمة لها من الخصائص المميزات الاجتماعية والثقافية والنفسية والمعيشية والتاريخية التي تعبر عن نسيج أو كيان ينصهر ويندمج في بوتقته جماعة بأكملها وبذلك يصبحون منسجمين ومتفاعلين تحت وطأة تلك الخصائص والمميزات.

01-04- ركائز الهوية الثقافية

المقصود بركائز الهوية الثقافية تلك المقومات والأسس التي تمثل صلب الهوية الثقافية وموضوعها، وتلك العناصر الأساسية لها التي تمثل مظاهر الهوية الثقافية.

01-04-01- مقومات وأسس الهوية الثقافية

تشمل مقومات الهوية الثقافية أسسا هامة في حد ذاتها موضوعا لها وهي:

أولاً: الإنسان بحيث يعتبر الإنسان هو المعنى بالهوية الثقافية، وهو المعنى بهذه الحياة، وهو محور وأساس الهوية الثقافية، لا غيره من الكائنات الحية الأخرى.

ثانياً: التوازن في الشخصية أي ذلك التوازن المادي والروحي للأفراد وللشعوب، بحيث يكون اعتدال وتوازن كفيل بالحفاظ على الحياة الطبيعية للفرد، دون تغليب حياة المادة على حياة الروح، لكي لا يكون هناك خلا في الشخصية أو في الذات، احتياطا لعدم تغليب كفة لكفة أخرى.

ثالثاً: الإيمان الحقيقي وذلك بإيمان أفراد المجتمعات بما يتماشى وحضاراتهم ومعتقداتهم وخط حياتهم وإيمانهم بالانتماء لمجتمع ما في كل جوانب خصوصياته.

رابعاً: النفس والروح الجماعية والأخوة والإنسانية: إن الإنسان بحاجة لغيره، وأنه بالطبع اجتماعي وإنساني، ليس فردي وذاتي وأناني، هو بحاجة للتعاون والتعامل وأن يكون عالميا بالحفاظ على شخصه وتفاعله مع غيره.

خامساً: القيم الثقافية: وهذا بتمجيد القيم الحسنة والفاضلة، وحب العدل والحق والمساواة والتطلع إلى المفاهيم فوق الحسية لتشجيع الالتزام بالفضائل ومحاسن الأخلاق، بالقضاء على الرذائل ومساوئ الأخلاق.

01-04-02- عناصر الهوية الثقافية

تتجلى الهوية الثقافية في تلك المظاهر المهمة التي تمثل جوانب الهوية الثقافية بالنسبة للشعوب وللأفراد، وإن كانت تتمثل في الغالب في ثلاث عناصر متمثلة في عنصر العقيدة واللغة والتراث الثقافي.

وعليه يمكن تقديم أهم الأساسية وهي:

أولاً: العقيدة أو الدين يعد الدين أول العناصر التي تمثل جوانب الهوية الثقافية.

ثانياً: اللغة تعد اللغة اللسان الثقافي الأساسي للهوية الثقافية للأفراد أو الشعوب، وهي عامل يبين اختلاف ثقافة عن أخرى، وهي أسلوب للتواصل وللإحتكاك وإثبات الهوية وتأكيد وجودها.

ثالثاً: التاريخ والماضي: بحيث يمثل التاريخ والماضي المشترك للأفراد أو لشعب ما عنصراً يعبر عن هوية أساسية، فالتاريخ هو من يبين عناصر الهوية، باعتباره يدرس الماضي ويقف على الحقائق وتستند إليه الدول والشعوب للتطلع لبناء الحضارة والتطلع إلى المستقبل.

رابعاً: العادات والتقاليد والأعراف: هذه المجالات هي من صميم هوية المجتمعات من خلال اتباع سلوكيات معينة والتصرف والتعامل وفقاً لثقافة تنظمها العادات والتقاليد والأعراف.

خامساً: العقد الاجتماعي والعقد السياسي: بحيث أن لكل دولة عقد اجتماعي من خلال مبادئ وثوابت المجتمع فيها، وما يطابقه من تصور وطموح سياسي مبني في مرجعية العقد الاجتماعي، وخاصة أن الدولة تعبر عن هويتها الثقافية في المجتمع الدولي من خلال دستور أو قانون له الوجه الاجتماعي والسياسي، بحيث الإرادة الثقافية للأفراد تكون مكفولة في الوجه السياسي الذي يعبر عنها.

سادساً: الحقوق بحيث كل دولة أو شعب يرى ثقافته للحقوق والحريات المختلفة.

الأدب والفنون: حيث كل مجتمع وله أدبه وفنونه التي يزخر بها، والتي تميزه عن غيره من المجتمعات، والتي تكون معبرة عن هويته الثقافية، من خلال ثقافة التعبير القصصي والشعر، وفنون التشكيل والرسم والمسرح والتمثيل وفن العمران وغيرها، وكل له رسالة يريد إبلاغها للغير.⁵

01-05- محددات الهوية الثقافية الجزائرية

المجتمع الجزائري جزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي، وبالتالي فإن الهوية الجزائرية بالمفهوم الحضاري تعني الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية بكل مكوناتها هذه الهوية الواضحة اجتماعيا والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف جميع أفراد المجتمع وكذا مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية أساسا مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي والحضاري الذي يبلغه المجتمع في مرحلة معينة من مراحل التاريخ غير أن هناك عدة عوامل تاريخية محلية وكونية ساهمت في بلورة ثوابت معينة للهوية الجزائرية تتمثل في ثلاث محددات:

1- الدين الإسلامي

2- اللغة العربية

3- الأصل الأمازيغي

وإذا أقررنا من حيث المبدأ أن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية التي تشكل هويته الذاتية ويسعى جاهدا للمحافظة عليها وصيانتها من الاندثار تحت وطأة وهيمنة الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الأخرى، فإن للمجتمع الجزائري خصوصية ثقافية قد تميزه عن باقي المجتمعات العربية الإسلامية، فالخصوصية الثقافية تعني أنها: "عناصر خاصة بمجموعة اجتماعية معينة.

فالمجتمع الجزائري يعيش داخل فسيفساء من التعدد الثقافي فهو مجتمع عربي إسلامي، أمازيغي، متوسطي، إفريقي عالمي يجمع بين المعربين والمفرنسين، يجمع بين الشاوية والقبائلية والمزابية والتارقية غير أنه رغم هذا التعدد الثقافي فإنها تحا داخل مجتمع واحد وموحد متضامن ومتماسك تحت لواء العروبة والإسلام والأصل الأمازيغي.

02- مسار تاريخي للهوية الثقافية الجزائرية في التشريع التربوي:

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مبدأ الهوية الجزائرية ذات المرجعية التاريخية المستمدة من الدين الإسلامي واللغتين العربية والأمازيغية والتراث المشترك للوطن الجزائري.

وكان تحقيق ولو جزء بسيط من هذه المبادئ بعد الاستقلال مكسبا مهما للدولة الجزائرية نظرا للحالة الإدماجية التي تركها الاستعمار الفرنسي، وكانت أهم المجالات التي تستدعي اهتماما عاجلا هو مجال التربية والتعليم، فبذلت جهودا للحفاظ أولا على مبدأ الدين الإسلامي انطلاقا من الإمكانيات البشرية للمؤطرين التي تسمح بذلك.

وأعقبت ذلك بأمرية 1976⁶ التي كانت بمثابة التشريع الذي اطر التربية و التكوين في الجزائر والذي تبنت من خلاله الجزائر سياسة تعليمية مبنية على ديمقراطية التعليم ومجانيته وجزارته من حيث المؤطرين ومن حيث القومية العربية والدين الإسلامي .

ومما يعاب في هذا التشريع هو عدم اهتمامه بجانب اللغة الأمازيغية نظرا لظروف عدة.

وبقيت هذه الأمرية سارية المفعول إلى عام 2000 ونظرا للتحويلات الداخلية والخارجية التي هزت كيان الوحدة الوطنية من إرهاب وعولمة وتحديات على مستوى الفكر السياسي والاقتصادي للمواطن الجزائري بات من الصعب التثبيت بتشريع تجاوزه الزمن، فجاء إصلاح المنظومة التربوية بدء بمشروع بن زاغو⁷.

وكان من جوانب الإصلاح هو إصلاح التشريع بدءا بالقانون التوجيهي للتربية الوطنية الذي نص صراحة على أن مبادئ المدرسة الجزائرية وغاياتها هي نفسها مقومات الهوية الجزائرية التي نص عليها الدستور⁸، والتي لا تخرج عن نطاق الدين الإسلامي كدين وثقافة وحضارة والعربية كلغة وثقافة وحضارة والأمازيغية كلغة وثقافة وتراث.

وبذلك أُلقيت الأمرية وحل محلها القانون الجديد الذي جاء بأهم نقطة تهم الهوية وهي إدخال اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية.

03- تعريف القانون التوجيهي للتربية الوطنية 2008:

القانون التوجيهي للتربية الوطنية هو قانون يكمل قرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أفريل 2002 بشأن الإصلاح، وكذا المضمون المتعلق به في برنامج الحكومة، الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

صادق عليه رئيس الجمهورية في 23 جانفي 2008.

يحتوي 106 مادة مقسمة كالآتي:

1. أسس المدرسة الجزائرية:

1.1 غايات التربية: (المواد 1-2) تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية، متعلق بقيم الجزائر يفهم العالم ويتكيف معه ويؤثر فيه.

1.2 مهام المدرسة: (المواد 3-6) التعليم و التنشئة و التأهيل.

1.3 المبادئ الأساسية للتربية الوطنية: (المواد 7-18).

- التلميذ مركز اهتمامات السياسة التربوية .
- توفير التعليم لكل الجزائريين دون أي نوع من التمييز .
- توفير الهياكل بما فيها المدارس الخاصة.
- 2- الجماعة التربوية: (المواد 19-26) التلاميذ ومن يكونهم و يسهر على تسيير مؤسساتهم، المعلم (المادة 22)، المدير (المادة 23)، المفتش (المادة 24)، الولي (المادة 25) .
- 3- تنظيم التمدرس: (المواد 27-72)
- 1.3 التربية التحضيرية (38-43)
- 2.3 التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي 5 سنوات ، التعليم المتوسط 4 سنوات) (44-52) .
- 3.3 التعليم الثانوي العام والتكنولوجي: (53-56) .
- 4.3 مؤسسات التربية والتعليم الخاصة: (57-65 و 18).
- 5.3 الإرشاد المدرسي: (66-68) ،
- 6.3 التقييم: (69-72) ،
- 4- تعليم الكبار: (المواد 73-75) ،
- 5- المستخدمون: (المواد 76-80)
- 6- مؤسسات التربية والتعليم العمومية وهياكل ونشاطات الدعم والأجهزة الاستشارية: (المواد 81-104)
- 1.6 مؤسسات التربية والتعليم العمومية (81-86)
- 2.6 هياكل الدعم: (87-88) مهمتها:
- 3.6 البحث التربوي والوسائل التعليمية: (89-95)
- 5.6 النشاط الاجتماعي: (96-98) الخريطة المدرسية: (99-101) توزيع المنشآت المدرسية عبر الوطن.
- 6.6 الأجهزة الاستشارية: (102-104)
- إنشاء مجلس وطني للتربية والتكوين (102) فضاء للتشاور و الابتكار ،
- إنشاء مرصد وطني للتربية والتكوين (103) ملاحظ ، مصحح ومحسن
- مع إمكانية إنشاء أخرى حسب الحاجة (104) .
- 7. أحكام ختامية: (المواد 105-106) تلغي كل الأحكام المخالفة ولا سيما الأمر رقم: 76-35 المؤرخ في 16 افريل 1976.

04- النصوص المتعلقة بالهوية الثقافية في القانون التوجيهي:

إن تحديد سياسة تربوية جديدة بإمكانها الاستجابة لطموحات الأمة، وتندرج في الحركة الدؤوبة للعملة، تفترض في المقام الأول صياغة مبادئ أساسية وغايات في مستوى التحديات المفروضة علينا.

يتعلق الأمر أولاً، بتعزيز دور المدرسة كعنصر لإثبات الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.

فالمدرسة التي يسعى مشروع هذا القانون لإقامتها تستمد مقوماتها من المبادئ المؤسسة للشعب الجزائري تلك المبادئ المسجلة في إعلان أول نوفمبر 1954، وكذا في الدستور وفي مختلف المواثيق التي تبنتها الأمة.

وعليه يتعين على المدرسة المساهمة في إدانة صورة الجزائر باعتبارها أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب الكبير، وبلدا مسلما عربيا أمازيغيا، ومتوسطيا وإفريقيا.

كما يتعين عليها أن ترتبط بمرتكزاتها الجغرافية والتاريخية والإنسانية والحضارية، يجب على المدرسة خصوصا غرس الروح الوطنية في أطفالنا، وترقية وتنمية الإحساس بالانتماء للجزائر والإخلاص لها وللوحدة الوطنية، ووحدة القطر الوطني.

إن إحدى المهام الأساسية للمدرسة إذن، توعية التلاميذ بانتمائهم لهوية تاريخية جماعية مشتركة واحدة، مكرسة رسميا بالجنسية الجزائرية.

ومن هذا المنظور المؤسس للهوية الوطنية، فإن المدرسة ليست وسطا للمعرفة فحسب، بل هي أيضا البوتقة حيث ينصهر التراث التاريخي والجغرافي والديني واللغوي والثقافي لمجموع الرموز التي تعبر عنها كاللغتين الوطنيتين والنشيد والعلم الوطنيين.

واعتبارا لهذه الصفة الرمزية الصرفة، يجب أن تكون المدرسة الوسط المفضل لتنشئة الشباب الجزائري على حب وطنه والانتماء لموروثه الحضاري الممتد على آلاف السنين.

لا بد من تزويد المواطن الجزائري وهو في طور التكوين، بالصورة المشرقة بالشعب الذي ينتمي إليه وجعله يتخذ مواقف إيجابية تسمح بالمحافظة عليه وصيانتته والدفاع عنه.

المدرسة الجزائرية مطالبة بضمان ترقية القيم ذات العلاقة بالإسلام والعروبة والأمازيغية، والمحافظة عليها، بصفتها الحبكة التاريخية للتطور السكاني والثقافي والديني واللساني لمجتمعنا.

إن تكوين الوعي الوطني يستمد إذن عصارته المغذية من المبادئ الأساسية المغذية للأمة الجزائرية الي هي: الإسلام، العروبة، الأمازيغية.

يتوجب على المدرسة ترقية هذه المركبات الأساسية للهوية الوطنية، وهي:

***الإسلام كدين وثقافة وحضارة،** -المادة الثانية من هذا القانون- والذي يتعين تعزيز دوره في وحدة الشعب الجزائري، وإبراز محتواه الروحي والأخلاقي، وإسهامه الحضاري والإنساني.

لذا تجند الشعب الجزائري دوما عبر تاريخه بمثل تتمثل في التمسك بالإسلام وبقيمه الحضارية العربية الإسلامية بمركبتها الأساسية مجسدة في اللغة العربية، والالتزام النضالي من أجل الاستقلال والكرامة الوطنية.

ولهذه الاعتبارات فإن التربية الإسلامية الممنوحة لأطفالنا تهدف أساسا طوال المسار التربوي إلى الوصول بالتلميذ تدريجيا إلى الفهم الصحيح والإنساني للإسلام ولتعاليمه الجوهرية.

***لعروبة كلغة وكحضارة وكنشافة** -المادة الرابعة من هذا القانون - والتي يعبر عنها من -خلال اللغة العربية كأداة أولى لاكتساب المعرفة في مختلف مراحل التعليم والتكوين.

اللغة العربية على غرار الإسلام، تشكل مع اللغة الأمازيغية إسمنت الهوية الثقافية للشعب الجزائري، وعنصرا جوهريا لوعيه الوطني.

***الأمازيغية كلغة وكنشافة وكتراث** -المادة الرابعة من هذا القانون- هي جزء لا يتجزأ من مركبات الشخصية الوطنية التاريخية، وعليه يتعين أن تستفيد هذه اللغة بكامل الاهتمام، وتكون محلا للترقية والإثراء في إطار تامين الثقافة الوطنية.

على الجزائري أن يتعلم هذه اللغة، وعلى الدولة أن تضع كل الوسائل البشرية والمادية والتنظيمية حتى تتمكن من الاستجابة تدريجيا للطلب حيثما كان التعبير عنه بالقطر الوطني.⁹

من جانب آخر، هناك مادتان مخصصتان لحماية المؤسسة المدرسية من كل تأثير وتلاعب ذي طابع إيديولوجي أو سياسي أو تحزبي - المادتان 17/18 -¹⁰.

وعليه وبعد إلقاء نظرة ثاقبة على القانون التوجيهي للتربية الوطنية نجد في فصوله التي تكلمت عن المبادئ الأساسية للمدرسة الجزائرية تنص صراحة على فلسفة تربوية مبنية على مرتكزات الهوية الثقافية الجزائرية التي هي الإسلام واللغتين العربية والأمازيغية، وينجر عن ذلك تاريخ وتراث مشترك.

في نفس الوقت نبه القانون للتحذير من كل ما قد يتعارض مع هذه الهوية من أفكار دخيلة.

وبالتالي فأول تشريع بعد الدستور اهتم اهتماما كبيرا بالهوية الثقافية الجزائرية، ويبقى إثبات ذلك في الواقع التربوي.

المراجع:

- 1- دستور الجزائر 1996 المعدل في 2008..
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج حكومة أحمد أويحي أمام نواب المجلس، الجزء الأول، يونيو 2003.
- 3- وزارة التربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008.
- 4- النشرة الرسمية للتربية الوطنية المؤرخة في 16/04/1976 العدد 185، الصادر عن المديرية العامة للدراسات والبرامج.
- 5- زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010.
- 6- زمام نور الدين ، عولمة الثقافة، المستحيل والممكن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.
- 7- شرقي رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جوان 2013.

الهوامش:

- ¹ - شرقي رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جوان 2013، ص 191.
- ² - نور الدين زمام، عولمة الثقافة، المستحيل والممكن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص 139.
- ³ - شرقي رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص 193.
- ⁴ - شرقي رحيمة، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مرجع سابق، ص 195.
- ⁵ - زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010، ص 100.
- ⁶ - النشرة الرسمية للتربية الوطنية المؤرخة في 16/04/1976 العدد 185، الصادر عن المديرية العامة للدراسات والبرامج.
- ⁷ - مر هذا المشروع على المجلس الشعبي الوطني، انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برنامج حكومة أحمد اويحي أمام نواب المجلس، الجزء الاول، يونيو 2003.
- ⁸ - دستور 1996 المعدل في 2008، في المادة 02 - الإسلام دين الدولة - المادة 03 - اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، المادة 03 مكرر - م
- تمازيغت هي كذلك لغة وطنية....، جاء في دستور 2016 المعدل ترسيم اللغة الأمازيغية في المادة 04.
- ⁹ - القانون التوجيهي للتربية الوطنية 2008، صص 08-11.
- ¹⁰ - المرجع السابق، ص 50.